|  |  |
| --- | --- |
| **جامعة الملك سعود** | **King Saud University** |
| **كلية علوم الأغذية والزراعة** | **College of Food and Agricultural Sciences** |
| **قسم الاقتصاد الزراعي** | **Department of Agricultural Economics** |

**مقرر مادة اقتصاديات التمويل الزراعى قصر 407**

**الفصل الأول /1437 – 1438 هجرية**

**مذكرة اقتصاديات التمويل الزراعي: الجزء الثالث**

**إعداد: د. عمر الجيلي الشيخ الأمين**

**مؤسسات الإقراض غير الهادفة الربح:**

تكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها تستطيع توفير مصادر إضافية للتمويل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من محدودية إقراضها. ويمكن تقسيم المؤسسات إلى فئتين رئيسيتين، هما المؤسسات المحلية، و المؤسسات الدولية.

**شركات التأمين:**

تنبع أهمية شركات التأمين من قيامها بحشد الأموال من جراء نشاطات التأمين الناتج عن قوانين التأمين الإلزامية كتأمين السيارات والمصانع. وتقوم شركات التأمين باستثمار فائضها المالي عبر العديد من القنوات و بتأسيس العديد من الشركات مثل شركات الاستثمار العقاري والخدمات، أو المساهمة عبر شراء الأسهم للشركات المساهمة العامة، إضافة إلى إيداع جزء من الفائض لدى البنوك. ويرتبط نمو صناعة التأمين بازدهار الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت عمرانية أو تجارية أو سياحية أو صناعية، كما يرتبط أيضا بارتفاع المستوى المعيشي للمواطن وزيادة الوعي التأميني والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

**المعوقات التي تواجه المزراعين في الاستفادة من القروض والاعانات الزراعية**

يمكن حصر الصعاب والمعوقات التي تواجه الزارع في الاستفادة المثلى من القروض والإعانات في النقاط التالية:

1. المتطلبات المتتشددة في الضمانات المطلوبة للمنح القرض للمزارع، و البيروقراطية في الحصول على قرض أو إعانة.
2. توجية معظم القروض لكبار المزارعين والمقتدرين، وشح البرامج التمويلية التي تتناسب مع ظروف صغار المزارعين.
3. عدم وجود علاقة بين المقترض والمقرض، مع وجود أكثر من جهة تتدخل في قرار منح القرض أو الإعانة.
4. عدم اقتران الاقتراض بالنصح والإرشاد، و ضعف مراقبة تنفيذ المشاريع الممولة.
5. جهل المزارعين بمهام مؤسسات الإئتمان الزراعي ولوائحها وأنظمتها الائتمانية.
6. استخدام القروض في مجالات أخرى غير المجال الذي اقترض من أجله المال، و تسرب جزء كبير من أموال القروض في مشاريع غير زراعية مما ينتج عنه ضعف تسديد معظم المزراعين للقروض في الوقت المحدد.
7. عدم ربط القروض بإدخال الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد المزراعين على زيادة إنتاجهم.
8. قلة عدد فروع مؤسسات الإئتمان الزراعي وتمركزها في المناطق الحضرية بعيداً عن مناطق الإنتاج.
9. عدم مشاركة المزراعين في إدارة برامج القروض مما يضعف اهتمامهم بنجاحها.
10. قلة التمويل المقدم للزراعة مقارنة بعدد المزراعين.
11. ضعف الكفاءة الإدارية والتنظيمية لبعض كوادر مؤسسات الإئتمان الزراعي.

**أساليب الوسطاء الماليين في تشجيع الإدخار الريفي**

إستطاعت البنوك التجارية أن تخلق الودائع والائتمان استنادا للشروط الأساسية التالية:

1. إن المودعين لديهم الثقة بالمصارف في المصارف التجارية بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب أو عندما يحين أجل استردادها مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لدى البنوك التجارية. هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.
2. نضوج الوعي المصرفي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بالشيكات لتسوية مبادلاتهم دون الحاجة للنقود مما يزيد من حجم الودائع لدى البنوك.
3. أثبتت التجارب العملية أن حجم سحوبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجديدة إن لم تكن أقل منها، مما يؤدي الي فوائض نقدية لدي البنوك تكون متاحة لإقراضها للآخرين.

**كيفية خلق نقود الودائع بواسطة البنوك:** يقصد بهذه العملية أن البنوك تمد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع تؤثر في كمية النقود المعروضة. وبالرغم من أن إصدار النقود متاح فقط للبنك المركزي إلا أن البنوك التجارية لديها القدرة علي التأثير في حجم النقود المعروضة بالإقتصاد وذلك عن طريق قبول ودائع الأفراد ثم منح القروض.

ولذلك نجد أن من أهم الأساليب التي تزيد من جذب المدخرات الي البنوك هو تعزيز الثقة في عمل البنوك و الوصول لهؤلاء المدخرين وتوفير المعلومات المناسبة التي تشجعهم علي ايداع مدخراتهم بالبنوك. كما تسعي البنوك أيضاً إلي تقليص تكلفة أموال القروض للمزارعين الذين يعتبرون المنتجين الرئيسيين في النظام وزيادة فرص الحصول عليها ومصداقيتها. كذلك نجد أن زيادة كفاءة وأداء أسواق المال المحلية من الأدوات الفعالة لتعبئة المدخرات المحلية وزيادة الموارد المتاحة في النظام المالي.

**معوقات تعبئة المدخرات بواسطة مؤسسات الإقراض الزراعي**

يواجه النظام المصرفي و مؤسسات الإقراض الزراعي بالدول النامية العديد من التحديات التي تعيق تعبئة المدخرات واتاحتها للنظام المصرفي، وهي تشمل ما يلي:

1. الحاجة إلي إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: فقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك و توسع نطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية و مصرفية لم تكن تقوم بها من قبل و انعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانياتها. فقد اتضح من تجارب البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى. و من ناحية أخرى انخفض نصيب الودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، و أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الاقتراضية. و من الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر و تمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.
2. الحاجة الي التحول إلى البنوك الشاملة: زاد اتجاه البنوك، و خاصة التجارية منها، في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائما إلي تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات و توظيف مواردها في أكثر من نشاط و في مجالات متنوعة و متجددة. وهي بذلك تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار.
3. الحاجة الي تنويع النشاط المصرفي: هو أثر مرتبط بتعميق العولمة المصرفية و قد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل و إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول و الاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل خارج الجهاز المصرفي. و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية، تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة و إنشاء الشركات القابضة المصرفية و تحويل المديونات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول كما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية.
4. اشتداد المنافسة في السوق المصرفية: إن تزايد العولمة و إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات 1994 و تولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية 1995 قد زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

1. الحاجة إلي الاندماج المصرفي: من أجل اكتساب البنك قوة الوجود و الاستمرار فانه يندمج مع كيان آخر مصرفي و من ثم يتحول إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية و أعلى قدرة و أفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي. فالاندماج المصرفي تفرضه الضرورة و تقضيه الحاجة وهو مبنى على تحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكييف مع متطلبات الإستمرار في عصر العولمة.
2. خصخصة البنوك: تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة و لقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحولات الآلية للسوق التي يوصي بها البنك الدولي. وقد تم تحجيم دور القطاع الحكومي في هذا الإطار بصورة كبيرة.
3. تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: و هي أحد أهم الآثار السلبية للعولمة، إذ تعرض الجهاز المصرفي بالعديد من الدول إلى أزمات كبيرة كان لها تأثيراً شديداً على مجمل الاقتصاديات المحلية والعالمية.
4. ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية: و قد ظهر هذا الضعف عند ظهور الأزمات المالية و التي عجزت البنوك المركزية عن تفاديها و إنقاذ العملة الوطنية و سعر الصرف.

**الإقراض الزراعي التعاوني**

التعاون هو انضمام شخص لسخص آخر لتحقيق مصلحة مشتركة فيما بينهما. فالتنظيم التعاوني هو نوع من التنظيمات التى لا تهدف الى تحقيق الربح وإنما هدفه الأساسي هو تحقيق النفع لمجموعة من افراد المجتمع هم أعضاء التنظيم، وكذلك تنمية المجتمع بصفة عامة.

فالمشروع التعاونى هو ذلك المشروع الذى يقوم على أساس جماعي بهدف تحقيق مصالح أعضائه فى المجالات المختلفة، وبما يخدم المجتمع. ويوضح لنا هذا التعريف ان التعاون هو نظام اقتصادى مستقل له قوى انتاج وعلاقات انتاج وعلاقات توزيع خاصة به. فالتعاون يمكن أن يقوم في الكثير من المشروعات والمجالات المختلفة. و وتشمل المجالات التى يمارس فيها النشاط التعاونى الاقراض، الانتاج، الاستهلاك والخدمات.

تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية إحدى الوسائل الهامة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين وذلك من خلال دورها في تحقيق التنمية الريفية عموماً، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص. و تساهم الجمعيات التعاونية الزراعية في تحسين الأداء الإنتاجي الزراعي وخفض التكاليف وزيادة الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للعاملين في هذا القطاع؛ وهذا ما تحقق في العديد من الدول التي لديها أنظمة تعاونية قادرة على تلبية الإحتياجات المختلفة للمزارعين.

**تعريف الجمعيات التعاونية الزراعية**

يقصد بها تلك الجمعيات التي يتحد فيها المزارعون فيما بينهم من أجل التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترضهم، حيث توفّر مستلزمات الإنتاج المختلفة و تخفض التكاليف، وتسهل علمية تسويق المنتجات الزراعية، وتؤدي خدمات إجتماعية للمزارعين وفقاً للمبادئ التعاونية.

**أهميـة الجمعيات التعاونية الزراعية**

تنبع أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية من كونها الآلية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية الريفية، وذلك عبر مساهمتها الكبيرة في تفعيل دور الأفراد في تلك المناطق للمشاركة في تقديم المنفعة لبعضهم العبض. ولذا فإن الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل على إفادة أكبر عدد ممن يعملون في القطاع الزراعي بما تقدمه الجمعية لأعضائها من خدمات. وتشمل خدمات الجمعيات التعاونية توفير مستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات وكذلك أجهزة الري وتوفير الورش الخاصة بصيانة الأجهزة الزراعية الحديثة إضافة إلى تحسين وتقليل تكاليف الخدمات الزراعية. وكذلك تلعب الجمعيات التعاونية دوراً مهماً في إيجاد قنوات تسويقية يتم من خلالها تصريف الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة الشئ الذي يساهم في زيادة الدخل وتحسين الأحوال المعيشية للمزارعين. كما تشمل أنشطة الجمعيات التعاوية توفير الإئتمان للمزارعين (الإئتمان التعاوني).

**الإئتمان التعاوني:** يتضمن إطار التنظيم التعاوني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ وتسيير المشاريع الفردية والجماعية للأعضاء. ويشارك أصحاب المنشآت في إدارة برامج الإقراض وتنفيذها والإشراف عليها و التأكد من أنها صرفت في المجالات التي أعطيت من أجلها. ولكن هناك العديد من التحديات والمشاكل التي صاحبت تجارب الدول، وبخاصة الدول النامية، في الإئتمان التعاوني، منها ما يلي:

1. ضعف الروح التعاونية لدي أصحاب المشروعات.
2. ضعف الجمعيات التعاونية وخضوعها للوصاية الحكومية.
3. التأثير السلبي للعلاقات الإجتماعية التقليدية السائدة داخل الجمعية علي سير عمليات الإقراض.
4. ضعف القدرات المالية للجمعيات الإئتمانية مما يحول دون تلبية مطالب كافة الأعضاء.
5. صعوبة تطبيق النصح والإرشاد الزراعي عن طريق التعاونيات.

**حجم الإئتمان، تصنيف القروض، الضمان، والمراقبة**

**حجم الإئتمان المصرفي**

منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك بكافة الدول. و يلعب الإئتمان دوراً مهماً في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية. ويعتبر حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية مؤشراً هاماً لحالة النشاط الاقتصادي. إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع، التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق في عائد أو فائدة لتلك الودائع، بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. لكن مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم لفترات طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة. وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه. لكن بعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع في البداية إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى. ويجب التأكيد على أن منح الائتمان لابد أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة، أولها توفر الأمان لأموال المؤسسة المصرفية، وتحقيق الربح، واحتفاظ البنك بقدر كافٍ من الأموال السائلة لديه لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

الائتمان المصرفي يتضمن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم إعتبارياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد ماله في حال توقف العميل عن السداد. و الجدير بالذكر أن الإئتمان/القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مع التزامهم بردها في تاريخ معين أو قابل للتعيين مع دفع فائدة عليها، قد حرمته الشريعة الإسلامية واستبدلته بعدد من الصيغ الشرعية للتمويل تحت مصطلح "التمويل الإسلامي"، وتسمي أحيانا التسهيلات الائتمانية، منها صيغة المرابحة أو الاستصناع، كما أنه يمكن أن يأخذ شكل القرض الحسن. و هذا الائتمان يظهر في ميزانيات البنوك المانحة له في جانب الأصول تحت بنود القروض والسلفيات، والكمبيالات المخصومة، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية غير المغطاة بالكامل.

تلعب البنوك دوراً حيوياً فى الاقتصاد القومى، بما تلعبه من دور مزدوج يتمثل في تجميع المدخرات القومية وقبولها فى صورة ودائع لآجال مختلفة وأوعية إدخارية متنوعة، والقيام بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات فى صورة تسهيلات ائتمانية وقروض لتمويل الكيانات الفاعلة في مختلف قطاعات الاقتصاد. ولهذه العمليات آثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات. إن عظم الدور الذي يلعبه الائتمان في الاقتصاد يبدو جلياً من أشكال القروض التي تتعامل فيها البنوك التجارية بحيث تغطي هذه القروض كافة الأنشطة الاقتصادية.

لا غني لأيّ اقتصاد عن الدور الائتماني للبنوك، لما يحدثه الائتمان من نتائج اقتصادية إيجابية، فالائتمان المصرفي يلعب دوراً ملموسا في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، فضلاً عن تمويل التجارة لتتمكن من تجنب الاختناقات أو الأزمات المالية. كما أن الائتمان المصرفي يقوم أيضاً بتمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية، لكن نجد أن المبالغة في زيادة حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى تضخم الأسعار، كما أن الانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**التحليل المالي والإئتماني:** إرتبط التحليل المالي والائتماني بالإدارة المالية، كون التحليل المالي والائتماني هو أحد الأداوت الهامة لمرحلة التخطيط. كما أن التحليل المالي الذي يهدف إلي منح الائتمان يعتبر جزءاً من التحليل الائتماني و مكمّل له. و قد أصبح العديد من الأطراف يستخدمون التحليل المالي والائتماني لأهميته، مثل المستثمرين، المقرضين، الجهات الحكومية، العاملين، والمتعاملين بالسوق المالي. وقد إزدادت أهمية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحليل المالي والائتماني واستخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية بسبب أهمية القيمة المعلوماتية نظراً للتعقيد في عالم الأعمال، المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية، والتقدم التكنولوجي. لكن التحقق من توافر المعايير المطلوبة في طالب الائتمان لا تعني انتفاء المخاطر، بل تبقي مخاطر الائتمان ما بقيت العملية الائتمانية، فالمخاطر هي شيء يومي يواجه كل شخص أو عمل أو شركة، ولا يوجد أيّ عمل يمكن تأديته في أي مجتمع بدون وجود مخاطر. وبشكل عام فإن المخاطر تعني الخسارة غير المتوقعة أو عدم الربح، وتحدث المخاطر بسبب الاختلاف بين التوقعات الإيجابية من جهة والمحصلة أو النتائج من جهة أخرى. وبما أن مجال التأمين يهتم بالنتائج المختلفة للخسائر المالية غير المتوقعة أكثر من اهتمامه بما هو متوقع، لذا فإنه يميز صفات المخاطر غير المتوقعة و غير المتعارف عليها. وفي الواقع فانه يمكن تعريف التقدم الاقتصادي على أنه القدرة على اتخاذ إجراءات ذات مخاطر أكبر، وأن محاولة إلغاء المخاطر أو حتى محاولة التخفيض منها لا يمكن أن تجعل منها ألا مخاطر غير عقلانية وغير محتملة، وأنها لن تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة هي مخاطر أكبر قد تصل إلي حد التوقف، وهنا تكتسب إدارة المخاطر أهميتها، لأن الإدارة الحكيمة للمخاطر هي التي تتعامل مع المشكلة بواسطة التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والمراقبة.

**تصنيف القروض:** يتم الائتمان في أشكال عديدة يتم تصنيفها وفقاً لمعيار أجل القرض، أو الغرض من القرض. وتصنّف القروض وفقاً لآجال السداد إلي:

1. قروض قصيرة الأجل، التي لا تزيد آجال سدادها عن سنة، وتستخدم لتمويل النشاط التجاري للمؤسسة، واقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفـة، وتمنح من مدخرات وودائع العـمـلاء والأموال الخاصـــة للبنوك.
2. قروض متوسطة الأجل، التي يمتد أجلها إلى 5 سنوات، وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات، كشراء آلات جديدة لتوسيع نشـاط المشـروع، زيـادة وحدات جديدة، أو إجراء تعديلات لتطوير الإنتاج.
3. قروض طويلة الأجل، التي تتجاوز مدتها 5 سنوات، وتستعمل عادة في تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع و تمويل رأس المال الثابت للمشاريع الزراعية وغيرها.

كما أنه وفقاً للغرض، تصنّف القروض إلي:

1. قروض استهلاكية، وهي القروض الموجّهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصاريــــف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، وتسدد من دخـل المـقـتـرض بضمان شخص آخـر أو أوراق مالية أو رهن عقاري أو راتب.
2. القروض الإنتاجية التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشـروع، ودعم الطاقات الإنتاجية له بواسطة تمويل شراء مستلزماته والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.
3. القروض التجارية التي يتم منحها لآجال قصيرة للمزارعـيـن والمنتجـيـن والتجار لتمويـل عملياتـهـم الإنتاجـيـة و التجـارية بضمان السندات الأذنية.
4. القروض الاستثمارية، التي تمنح لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة.

يجري تحليل توزيع جملة التسهيلات الائتمانية المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها، مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمقاولات وغيرها، مما يفيد في تحديد القطاعات التي تتجه إلى التوسع، وتلك التي تنكمش أو تظل على حالها. كما أن حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية التي يمنحها الجهاز المصرفي في تاريخٍ ما يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي، لأن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية دليل على التوسع الاقتصادي والنقدي. وإذا ما كان هذا الارتفاع متسارعاً وبمعدلات عالية لا تتناسب مع التوازن الاقتصادي العام فإن ذلك يكون سبباً لنشوء التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة، و العكس بالعكس صحيح. لهذه الأسباب نجد دوماً أن السلطات النقدية (البنوك المركزية) في كل دولة تحرص على المتابعة الدقيقة لتطور حجم الائتمان المصرفي، كما تحرص على تطبيق السياسات النقدية المناسبة وفقاً لهذه التطورات، وبخاصة فيما يتعلق بسعر الفائدة، فإذا ما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بمعدلات كبيرة، بحيث أدي إلي التضخم يتم التدخل لاتخاذ ما يلزم من سياسات وتدابير لإعادة التوازن إلي سوق الائتمان المصرفي.

**تقييم الطاقة الإئتمانية للمزارع**

يضع كل مصرف سياسته الائتمانية التي تشير إلي ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، وفقاً للموقف و نطاق السلطة المفوضة إليهم.

**معايير الإئتمان**: يخضع العميل المتقدم بطلب للحصول علي قرض إلي الفحص وذلك علي ضوء معايير متفق عليها للائتمانً. هذه المعايير يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**أولاً،** شخصية العميل، التي تعد الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب.

**ثانياً**، قدرة العميل علي تحقيق دخلٍ كافٍ يمكّنه من سداد القرض ودفع الفوائد والمصروفات والعمولات.

**ثالثاً،** رأس مال العميل، لكونه يمثل قدرة حقوق ملكية العميل على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد،

**رابعاً،** تقديم الضمان المطلوب، و الذي هو مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

**خامساً،** الظروف المحيطة بالعميل، حيث يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

**سادساً،** العوامل الخاصة بالبنك، وتتمثل في درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها، ونوع الاستراتيجية التي يتبناها، والهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه، والقدرات البشرية والتكنولوجية التي يمتلكها المصرف.

**سابعاً،** العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني، وتتمثل في الغرض من التسهيل، وآجال ومصدر وطريقة السداد، و مبلغ القرض.

إن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والبيانات المالية، وتحليل هذه المعلومات والبيانات ومقارنتها تاريخياً بالتوافق مع المعايير الصناعية والشركات المشابهة وتحليل احتمالية فشل المشروعات طالبة التمويل من عدمه، حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل. لقد بدأ التركيز على استخدام التحليل المالي والائتماني بعد أحداث الكساد الكبير خلال فترة الأربعينيات، التي شهدت بعض حالات الغش والتزوير، مما فرض علي المشرع في مختلف البلدان أن يلزم بضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات المساهمة العامة.

**ضمان القرض:** يشير مفهوم ضمان القرض في المجال المالي إلى وعد يقطعه أحد الأطراف (الضامن) على نفسه لضمان الالتزام بسداد المال المقترض في حالة ما إذا تخلف المقترض عن الدفع. وقد يكون هذا الضمان محدودًا أو غير محدود، مما يجعل الضامن مسؤولًا فقط عن جزء من القرض أو القرض بأكمله. وتحظى الرهون العقارية التي تشتمل على ضامن بشعبية كبيرة بين صغار المقترضين الذين لا يملكون وديعة كبيرة محفوظة وفي نفس الوقت همب بحاجة لاقتراض ما يساوي قيمة العقار. أحياناً تتحمل الحكومة إلتزامات القرض الخاص وتلعب دور الضامن في حالة ما إذا تخلف المقترض عن الدفع بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، خاصة لصغار المقترضين والذين يفتقرون إلى الموارد الائتمانية المتوفرة لكبار المقترضين.

ان رفع الائتمان إلي مستويات مرغوبة يستوجب قيام البنوك المركزية بدور فاعل في ضمان نسبة معينة من القروض الاستثمارية طويلة الأجل، التي توافق البنوك على منحها للمستثمرين، و لنجاح هذه الجهود لابد من التنسيق في ما بين البنوك العاملة في الأسواق والبنوك المركزية، لتشكيل فريق عمل داخل البنوك المركزية يتولى مراجعة دراسات الجدوى، التي وافقت عليها البنوك موافقة مبدئية، وفي حال ثبوت جدوى المشروع، تتولى البنوك المركزية بدورها كفالته أمام البنك المعني في حدود النسبة التي تقدرها، وبهذه الطريقة سيكون هناك حافزاً أكبر لدى البنوك والمستثمرين.

**أهم الضمانات المقبولة لدى المؤسسات التمويلية:**

• الحجز النقدي الممول على تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية.

• الأوراق التجارية (الكمبيالات، السندات، الشيكات، بوالص الشحن).

• الأوراق المالية (الأسهم، السندات، شهادات الإيداع).

• البضائع.

• التنازل عن المستحقات.

• الرهن العقاري.

• رهن السيارات والمعدات والآلات.

• الرهن الحيازي للذهب.

• الكفالات البنكية.

• بوالص التامين ضد المخاطر على اختلاف أنواعها.

• إيصالات الأمانة.

• الكفالات الشخصية.

**مراقبة القروض وخدماتها**

تحتاج البنوك للقيام بمراجعة القروض الممنوحة من قبلها بشكل دوري من جهة و بشكل استثنائي من جهة أخرى وذلك عبر جهة متخصصة داخل البنك وذلك بهدف تشخيص القروض، وخاصة المتعثرة منها، وتقييم وضع المحفظة الائتمانية للبنك بشكل عام. وبالإضافة للبنك نفسه، فإن هناك مراجعة للقروض تتم بواسطة البنوك المركزية بواسطة فرق التفتيش المخصصة لتلك المهمة. وسيتم تناول الحالتين بشئ من التفصل كما هو مبين أدناه.

1. **المراجعة الداخلية للقروض**

تتأثر عملية المراجعة الداخلية للقروض بحجم البنك بشكل عام، حيث أن البنوك الصغيرة تقوم بعملية المراجعة بصورة سهلة، وتصعب المهمة كلما كبر حجم البنك وتشعبت أعماله وزاد عدد فروعه مما يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي و منتظم. وهناك ثلاث مراحل للمراجعة الداخلية للقروض هي مرحلة ما قبل منح القرض، المراجعة أثناء عمر القرض، و المراجعة الاستثنائية. وسيتم تناول كل منها بالتفصيل.

1. **مراجعة القروض قبل منحها:** في هذه المرحلة تساعد المراجعة متخذي القرارات الائتمانية في عملية صياغة اتفاقية القرض وشروطه ومدى منطقية شروط التسديد في ضوء تحليل قدرات العميل. و لا تكون هذه المراجعة بديلاً لمهام و واجبات إدارات الائتمان الخاصة بدراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض. كما أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه المراجعة شاملة، وإنما من الممكن أن تكون ضمن ضوابط وشروط محددة مثل: حجم القرض، العملاء الجدد، المقترضين العاملين في قطاعات محددة. وتتضمن هذه المراجعة مطابقة إجراءات المنح وشروطه مع السياسة الائتمانية، مراجعة نتائج التحليل المالي التي تمت من قبل المراكز الائتمانية، تقييم التدفق النقدي للقرض ومقارنته مع شروط التسديد الواردة في ملف القرض، و التأكد من وجود التوثيق اللازم للقرض.
2. **مراجعة القروض أثناء عمر القرض:** هناك مسؤولية مشتركة في مجال مراقبة القروض القائمة بين إدارات الائتمان وإدارة مراجعة القروض تتمثل في بيان وتشخيص أية ملاحظات سلبية على القرض، وأية مخالفات للتعليمات أو للسياسة الائتمانية، و من ثم تصنيف القروض القائمة و تحديد القروض التي لديها بعض المظاهر التي قد تحولها إلى قروض متعثرة. و بصورة عامة تشتمل القروض على الأصناف التالية:

* ما يصنفه مفتشو البنك المركزي ضمن بند ” تحت المراقبة ” .
* القروض التي تعلق فوائدها.
* القروض المستحقة والتي لم تصنف "غير عاملة" .
* القروض التي توجد بعض المؤشرات على احتمال تعثرها .

**المراجعة الاستثنائية للقروض**

هي مراجعة لقرض معين أو لمجموعة من القروض بسبب وجود مؤشر صعوبات مستقبلية تحد من القدرة على تحصيل الأقساط. قـد تتم هـذه المراجعة بسبب الظـروف الاقتصادية التي يتعرض لهـا القطاع الذي ينتمي إليه المقترض/المقترضون أو المشروع/المشاريع الممولة.

1. **عملية المراجعة و التفتيش التي تتم من قبل البنك المركزي**

تقوم البنوك المركزية في العادة بالتفتيش على أعمال البنوك بصورة دورية، وتشمل مراجعة وضع القروض و التسهيلات الائتمانية، وحركتها و أرصدتها، وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض، وذلك بهدف تحديد القروض المتعثرة و القروض السليمة، و معرفة مدى التزام البنك بالضوابط المحددة لتلك العمليات، بما في ذلك الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين لدي البنك المركزي. و تختلف الرقابة الخارجية على الائتمان بين بلد وآخر باختلاف الأساليب التي تطبقها البنوك المركزية، وحجم العينة التي يتم الإعتماد عليها في عمليات المراجعة ، وكفاءة مفتشي البنك المركزي في القيام بعملية التفتيش، وكذلك مدي انتظام عملية الرقابة والتفتيش.

**العرض والطلب للتمويل الزراعي**

يتحدد حجم الطلب علي رأس المال بصورة أساسية بدوال انتاج السلع والخدمات التي يعتبر عنصر رأس المال عنصرا أساسيا فيها، بينما يتحدد جانب العرض بصورة أساسية بحجم الإدخار. وسوف يتم تناول جانبي العرض والطلب بصورة تفصيلية.

**أولاً، الطلب علي التمويل/ القروض الزراعية**

يتحدد الطلب علي التمويل أو القروض الزراعية بعاملين أساسيين هما مدي حاجة المستثمرين و أصحاب المشاريع الزراعية الي رأس المال، ومدي كفاية التمويل الذاتي لتلك المشاريع. وهناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في حجم الطلب علي التمويل، وتختلف هذه العوامل حسب طبيعة النشاط الإقتصادي، وحسب الوضع الإقتصادي للبلد، وتشمل ما يلي:

1. الدخل المزرعي: وهو يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الطلب، فكلما كان الدخل مرتفع كلما زاد الإدخار وقل الطلب علي مصادر التمويل غير الذاتية.
2. طبيعة وحجم المشاريع الزراعية، فالمشاريع الكبيرة تحتاج الي كمية أكبر من التمويل لرأس المال الثابت ورأس المال العامل، وكذلك تحتاج الي التكنولوجيا الحديثة، خاصة في بداية تأسيس المشروع.
3. أسعار الفائدة علي القرض الزراعي: وهي ترتبط بعلاقة عكسية مع الطلب علي القروض، فكلما انخفض سعر الفائدة زادت طلبات التمويل من قبل المزارعين.
4. اسعار السلع الزراعية: وهي ترتبط بعلاقة طردية مع حجم الطلب علي التمويل، فكلما كانت الأسعار مرتفعة زاد الطلب علي القروض الزراعية. فالمزارع يسترشد في طلبه علي القروض بإتجاهات الأسعار في المستقبل، فإذا كانت الأسعار منخفضة فإنه يقلل من طلب القروض.
5. أسعار عناصر الإنتاج الأخري: فإذا كانت أسعار مدخلات الإنتاج منخفضة، وخاصة عنصر الأرض، فإن طلبات الأفراد والمزارعين للقروض تزداد، خصوصاً للقروض طويلة الأجل.
6. طبيعة إجراءات عقد القروض: ان التشدد في إجراءات منح القرض، وخاصة في ما يتعلق بالضمان بالرهن العقاري، يؤدي الي إحجام الكثير من المزراعين عن طلب القروض.
7. التوسع الأفقي والرأسي: إن التوسع في مساحات الإنتاج، وزيادة الإنتاجية تتطلب المزيد من رأس المال، خاصة وأن عمليات الإنتاج الزراعي تتميز بكبر حجم رأس المال الثابت. كما أن تكاليف التشغيل تزداد أيضاً، و ذلك يؤثر إجاباً في حجم الطلب علي القروض الزراعية، والعكس بالعكس صحيح.
8. حجم أعمال القيمة المضافة للسلع الزراعية، وخاصة تصنيع المنتجات: يتطلب ادخال التصنيع كنشاط مزرعي متكامل المزيد من رأس المال، ومن ثم يزيد الطلب علي القروض.
9. مقدار المخاطرة التي يتعرض لها النشاط الزراعي: كلما زادت المخاطرة، مثل المخاطر المتولدة من التقلبات الجوية وتقلبات الأسعار، كلما قل الطلب علي القروض الزراعية، وخاصة القروض الإضافية بقصد التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشاريع الزراعية.

**ثانياً، عرض التمويل/القروض الزراعية:**

1. الإستقرار الإقتصادي والسياسي: يتشجع الأفراد و مؤسسات الإقراض علي عرض ما لديهم من أموال لغرض تسلفيها للقطاع الزراعي وغيره عندما ينعم البلد بالإستقرار الإقتصادي والسياسي. أما عدم الإستقرار فيولد حالة من اللايقين والمخاطرة الشديدة مما يؤدي إلي اجمام العديد من الأفراد والمؤسسات عن تقديم التمويل، ومن ثم يقل عرض القروض.
2. عدد مؤسسات الإئتمان الزراعي وغير الزراعي في البلد والسيولة النقدية التي تتمتع بها تلك المؤسسات، حيث تزداد الكمية المعروضة من القروض الزراعية بزيادة تلك المؤسسات وزيادة السيولة لديها.
3. أسعار الفائدة علي القروض الزراعية: تزداد الكمية المعروضة من التمويل بزيادة أسعار الفائدة، و تقل بإنخفاضها.
4. تقلبات أسعار السلع الزراعية: يشجع استقرار الأسعار علي زيادة الكمية المعروضة من القروض الزراعية وغيرها، والعكس صحيح في حالة زيادة تقلبات الأسعار.
5. أسعار الفائدة علي القروض الزراعية: ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة طردية مع حجم التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض.
6. سياسة الإئتمان التي تتبعها الدولة: تتدخل الدول بتقديم القروض، بأسعار فائدة مخفضة أو بدون فوائد، وذلك لأغراض معينة مثل زيادة الإنتاج، أو التوسع في انتاجه في مناطق معينة.

مصادر عرض التمويل:

تختلف مصادر عرض الموارد الرأسمالية بإخلاف نوع المشروع وحجمه، ويمكن التمييز بين المشروعات الإستثمارية العامة التي تقوم بها الدولة، مثل الطرق والكباري، شبكات الري والسدود، التعليم والتدريب، الإرشاد الزراعي والبحث العلمي، وغيرها من مشاريع البنيات التحتية، و المشروعات الإستثمارية الخاصة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات.

1. مصادر توفير رأس المال للمشروعات الإستثمارية العامة

يتم تمويل هذه المشاريع من بصورة أساسية من الميزانية العامة للدولة. ويمكن تصنيف مصادر تمويل هذه المشاريع الي نوعين هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية. وتشمل المصادر الداخيلة ما يلي:

1. غطاء العملات الأجنبية: تستخدم الدولة رصيد العملات الأجنبية في تمويل بعضاً من هذه المشاريع.
2. المدخرات الأهلية الإختيارية: يتوقف حجم المدخرات الأهلية الإختيارية علي مستوي الدخل وتوزيعه بين أفراد المجتمع.
3. المدخرات الأهلية الإجبارية: تلجأ الدولة الي فرض الضرائب وإستخدام وسائل الإدخار الإجباري الأخري المتاحة في المجتمع لتمويل بعض المشروعات العامة.
4. القروض الأهلية: تقترض الدولة من المواطنين من خلال إصدار السندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل.
5. التمويل عن طريق التضخم النقدي، حيث تزيد الدولة من كمية عملتها المتداولة دون زيادة مماثلة في الإنتاج.

أما المصادر الخارجية لتمويل هذه المشاريع فتشمل ما يلي:

1. طرح الأسهم والسندات للأفراد و المؤسسات الأجنبية.
2. الإستثمار الأجنبي المباشر.
3. الإقتراض من المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي.
4. مصادر توفير رأس المال للمشروعات الإستثمارية الخاصة، وتشمل المصادر التالية:
5. المدخرات الخاصة
6. الإرث والهبات
7. المشاركة برأس المال الخاص
8. الأرباح المحتجزة
9. الإيجار
10. التعاقد
11. الإئتمان

**المشاكل الإئتمانية الزراعية ومبررات التدخل الحكومي**:

يعتمد القطاع الزراعي بصورة كبيرة علي الأموال المدخرة خارج محيط الزراعة وذلك لقلة الإدخار بين المزارعين، ولذلك يواجه القطاع صعوبات كثيرة في الحصول علي القروض. و يضاف لذلك العديد من العوامل التي تزيد من صعوبة الحصول علي الإئتمان، منها ما يلي:

1. صغر حجم معظم المزارع وتفرقها جغرافياً وتعددها مما يجعل من عمل عقد القرض، مراقبته، و إجراءات تحصيله مكلفة بصورة كبيرة.
2. المخاطرة العالية في الإئتمان الزراعي لأن الضمان الأول لسداد القروض الزراعية هو الإنتاج النباتي والحيواني الذي يتصف بسرعة التلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلهاـ كما أن التحكم في انتاجها يعتبر بالغ الصعوبة لتأثره بالعوامل الطبيعية التي لا يتحكم فيها المزارع. كذلك فإن التقلبات المستمرة في الأسعار تزيد من عنصر المخاطرة.
3. ارتفاع معدل الفائدة علي القروض الزراعية التي يقدمها القطاع الخاص وذلك بسبب المجازفة العالية في قطاع الزراعة.
4. صعوبة توفير الضمانات المطلوبة للقروض من قبل صغار المزارعين بصفة خاصة.
5. ضعف المدخرات التي تغذي رؤوس الأموال لغرض الإستثمار، خاصة لدي القطاع الزراعي في الدول النامية. فالقدرة علي الإدخار تعتمد بصورة أساسية علي حجم الدخل وكيفية توزيعه بين الإستهلاك والإدخار.

لذلك تضطر الحكومات الي التدخل لصالح المزارعين وذلك بإنشاء مؤسسات تعاونية او بنوك حكومية أو شبه حكومية لتكون مصدراً للإئتمان الزراعي وذلك لما للإئتمان الزراعي من أهمية بالغة في زيادة الدخل الزراعي القومي. كما تتدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروة، وتنظيم الاحتكارات واحتكارات القلة، و تهيئة العوامل الخارجية لصالح الإقتصاد الوطني.

**دور الحكومات في التمويل:**

إن الحاجة للتدخل الحكومي لحل مشكلة التمويل يثير سؤالاً هاماً عن الوسائل التي يمكن أن تتخذها تلك الحكومات لتحقيق أهدافها في مجال الإئتمان الزراعي. وفي هذا الإطار فإن للحكومة دور هام بل وأساسي في التمويل وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وتوجيه القطاعات المختلفة ضمن أولويات خطط التنمية الاقتصادية. وتتضمن الإجابة علي السؤال أعلاه قيام الحكومات بالأنشطة التالية:

1. إنشاء المؤسسات الإئتمانية الزراعية ونشرها علي أوسع نطاق، وخاصة في المناطق الريفية و مناطق تركز الأنشطة الزراعية.
2. دعم ومساعدة تلك المؤسسات بالأموال حتي تتمكن من مقابلة الطلب علي التمويل الزراعي.
3. إعداد الكوادر المتخصصة والمتدربة في مجال التمويل الزراعي.
4. تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية ونشرها في أوساط المزارعين، ومدها بالقروض.
5. مساعدة المزارعين الذين يتعرضون لكوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف والحرائق وغيرها، وذلك لضمان استمرارهم في النشاط الزراعي.
6. تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في إدارة برامج التسليف الزراعي والتي تتلخص في التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف، وتقليل تكاليف عملية الإقراض.
7. تشجيع المزارعين علي الإدخار.
8. فتح مجالات الإستثمار للمزارعين وأصحاب الأموال في القطاع الزرعي، وذلك للتوسع في النشاط الزراعي واضافة قيمة للمنتجات الزراعية عبر تشجيع التصنيع الزراعي.
9. مساعدة البنوك التجارية في مجال القروض المتعثرة، و مساندتها في أداء مهام التمويل وإلزامها بتخيص نسبة من التمويل الى القطاع الزراعي.
10. تقديم خدمة الضمان للمزارعين للحصول علي القروض التجارية.

وبهذا فان الحكومة تستطيع أن تعلب هذا الدور عبر أدواتها المختلفة في إدارة السياسات الاقتصادية. ويكمن دور الحكومة الحديث في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين. فعندما تتوفر جميع العوامل المساعدة، بما فيها التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية وإبرام الاتفاقيات الثنائية للتصدير والاستيراد، تترك بعد ذلك عملية تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية للأفراد والشركات. وتلجأ حكومات بعض الدول إلى مساعدة المشاريع الصغيرة عبر قنوات استشارية عديدة، منها الاقتصادية والفنية والإدارية وذلك على النحو التالي:

1. الاقتصادية: حيث تقدم المشورة حول موقع المشروع ورأس المال وتوفير الأسواق لتسويق الإنتاج ومنح التمويل إذا اقتضى الأمر وتحسين أداء المشروع.

2. الفنية: وهي مشورة تتعلق بالآلات والتخطيط البناء.

3. الإدارية: وتشمل تدريب العمال الفنيين وتأهيلهم ورفدهم بخبراء أجانب عند الضرورة بهدف رفع كفاءاتهم وإكسابهم مزيداً من الخبرة النظرية والعملية.

وتلعب المساعدات المالية الحكومية دوراً بارزاً في إغاثة المزارعين، وخاصة عندما تبدي البنوك التجارية عدم رغبة في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة (صغار المزارعين) مفضلة التعامل مع المؤسسات الكبيرة بسبب قلة المخاطرة. ويمكن لهذه البنوك أن تخفض شروطها في حال ضمان الحكومة لأية خسارة وتشجيعها لإقامة مؤسسات جديدة متخصصة وإقامة شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة. وتتدخل الحكومة بعدة طرق مباشرة أو غير مباشرة وذلك على النحو التالي:

1. التدخل المباشر: ويتلخص بتمويل مشروعات القطاع العام والمساهمة بمشروعات القطاع الخاص، وتأسيس المشروعات والاكتتاب بأسهمها أو ضمان بيع هذه الأسهم، وكذلك ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتكوين المدخرات المحلية.

2. التدخل غير المباشر: من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للأوضاع النقدية. وتحديد أسعار رمزية لبعض مدخلات الإنتاج المحلية ذات العلاقة بالبنية التحتية كالكهرباء والأرض وغيرها أو جعلها مجانية وتخفيض الضريبة وحماية الملكية والحقوق المترتبة عليها من جميع المخاطر.

إن حل مشكلة ضعف التمويل يتطلب تكثيف مصادر التمويل الجديدة، وإقامة هيكل اقتصادي يسمح بتنمية الفائض الاقتصادي، وتقليص الاستهلاك وزيادة المدخرات وتعديل هيكل تخصيص الموارد لمصلحة القطاعات الإنتاجية والاعتماد على الموارد الداخلية وتنظيم الإنفاق القومي. وقد تنشئ الدولة مؤسسات أو هيئات خاصة لإستقطاب التمويل الخارجي و الإشراف عليه.